**الساعة 2205 في 16 سبتمبر 2022**

**موجز رئيس الاجتماع**
**الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي**
**نيويورك، مقر الأمم المتحدة**

**22 سبتمبر 2022**

---

1- عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 22 سبتمبر 2022 على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، معالي السيد بيلاوال بوتو زرداري.

2- أكد الاجتماع من جديد التزام الدول الأعضاء بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما حماية مصالحها المشتركة وصونها؛ ودعم قضاياها العادلة؛ وتنسيق وتوحيد جهودها للتصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. كما أكد مجدداً على اتباع رؤية عالمية مشتركة للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ترتكز على الالتزام التام بالمبادئ العالمية للإنصاف والعدالة والمساواة في السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3- أشار الاجتماع إلى "إعلان إسلام أباد"، وأثنى على باكستان لمناصرتها النشطة والقوية لجميع المسائل التي تهم الأمة الإسلامية ودورها البارز داخل منظمة التعاون الإسلامي، كما أكد ذلك الاجتماع الناجح للدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي في إسلام أباد يومي 22 و23 مارس 2022.

4- كما أعرب الاجتماع عن تضامنه وتعاطفه الكاملين مع الشعب الباكستاني المتضرر من الكارثة الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ مؤخراً بسبب الأمطار غير المسبوقة والفيضانات المدمرة، ورحب بالتعاون الفعال بين حكومة باكستان والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة والدول الشريكة والدعم المقدم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني للإغاثة في حالات الطوارئ، وشدد على الحاجة إلى مواصلة هذا التعاون وتقديم المساعدة لباكستان خلال عمليات الإغاثة الجارية،

ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مستدام وجوهري لباكستان في مرحلة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار اللاحقة.

5- أعاد الاجتماع التأكيد على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، مؤكداً من جديد دعمه المبدئي والمستمر على كافة المستويات للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. كما أكد الاجتماع مجدداً على واجب الأمة الإسلامية في حماية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والتصدي بشكل لا لبس فيه لأي إنكار لهذه الحقوق.

6- أكد الاجتماع مجدداً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة لدولة فلسطين، ودعا المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل، القوة المحتلة، على الكف عن ممارساتها الاستعمارية والالتزام بجميع القرارات الدولية بشأن مدينة القدس الشريف، والامتناع عن جميع الإجراءات والممارسات والقرارات التي تهدف إلى تغيير الطابع والوضع القانوني للمدينة المقدسة، بما في ذلك من خلال تكثيف المستوطنات الاستعمارية فيها وطرد سكانها العرب الفلسطينيين قسراً؛ والكف عن تدنيس المقدسات الإسلامية بما في ذلك العدوان على القدس الشريف والدعوة إلى تعبئة كافة الجهود لمواجهة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي والاستيلاء العدائي على المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني وكذلك التأكيد على أن الحفاظ على الوضع القانوني للقدس كعاصمة لدولة فلسطين هو الضمان الوحيد لتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

7- جدد الاجتماع تضامنه الثابت مع شعب جامو وكشمير، وأعرب عن دعمه الكامل لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي ورغبات الشعب الكشميري. وأدان الاجتماع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في منطقة جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني.

8- أكد الاجتماع مجدداً رفض الإجراءات الهندية غير القانونية والأحادية الجانب منذ 5 أغسطس 2019 التي تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة، وقمع إعمال حق الكشميريين غير القابل للتصرف في تقرير المصير، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والقانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

9- أعلن الاجتماع أن التسوية النهائية لنزاع جامو وكشمير وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم في جنوب آسيا. وجدد دعوة الهند إلى: أ) إلغاء إجراءاتها الأحادية وغير القانونية التي اتخذتها منذ الخامس من أغسطس 2019؛ ب) الكف عن قمعها

وانتهاكاتها لحقوق الإنسان ضد الكشميريين في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛ ج) وقف محاولات تغيير الهيكل الديموغرافي وإعادة رسم الدوائر الانتخابية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛ د) اتخاذ خطوات ملموسة وذات مغزى للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير.

10- استذكر الاجتماع قرار منظمة التعاون الإسلامي بشأن "الوضع الإنساني في أفغانستان" الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في إسلام أباد في 19 ديسمبر 2021 وقرار رقم 48/70 – س بشأن "الوضع في أفغانستان" الذي اعتمدته الدورة الثامنة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في إسلام أباد، يومي 22 و23 مارس 2022 وأعاد التأكيد على أهمية المشاركة المستمرة المجتمع الدولي مع أفغانستان، لا سيما في دعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الأفغاني، وحث الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية على الاستمرار في تقديم كل ما هو ممكن وضروري للتعافي وإعادة الإعمار والمساعدة الإنمائية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية لأفغانستان كأدوات سياسية لتعزيز إعمال والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين الأفغان.

11- شدد الاجتماع على أهمية إنشاء هياكل حكومية شاملة تعتمد سياسات داخلية وخارجية معتدلة وسليمة، مع اتباع نهج ودي تجاه جيران أفغانستان والبلدان الأخرى، بهدف تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام الدائم والأمن والسلامة والازدهار طويل الأمد لأفغانستان والمنطقة.

12- أكد الاجتماع من جديد أن وصول أفغانستان إلى مواردها المالية أمر محوري في منع الانهيار الاقتصادي وفي إنعاش النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد، أقر بأهمية اتخاذ الإجراءات ذات الصلة مثل فتح قنوات التدفق المالي والعيني والمساعدة في توفير الموارد لشعب أفغانستان، واستكشاف مسارات واقعية لإلغاء تجميد الأصول المالية لأفغانستان وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية المشروعة.

13- أقر الاجتماع بالقيم الإسلامية الراسخة التي تشكل روح المجتمع الإسلامي وأكد مجدداً على الدور المركزي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلماء المسلمين في مواصلة الحوار والمشاركة وتبادل أفضل الممارسات مع السلطات الأفغانية بشأن الوصول إلى التعليم وحقوق المرأة في الإسلام، بما في ذلك من خلال تبادل الوفود المعنية؛ ودعا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى دعم جميع جهود المشاركة هذه، وكذلك منع وإزالة أي عوائق عملية أو لوجستية لتحقيق هذه الغاية.

14- أقر الاجتماع بضرورة أن تتصدى بلدان منظمة التعاون الإسلامي للتحدي الثلاثي المتمثل في: التعافي من جائحة كوفيد -19؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتهديد الوجودي لتغير المناخ. وأعاد التأكيد على تغير المناخ كواحد من أكبر الأزمات الوجودية في عصرنا. وأشار الاجتماع إلى أن الحجم الهائل للدمار والخسائر في الأرواح التي سببتها الفيضانات غير المسبوقة، والتي نجمت عن الأمطار الموسمية الغزيرة في باكستان، مظهر من مظاهر التأثير السلبي لتغير المناخ وتزايد تعرض البلدان لتغير المناخ.

15- أقر الاجتماع بأن تعزيز الوصول إلى التمويل الدولي المتعلق بالمناخ أمر مهم لدعم جهود التخفيف والتكيف في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وأقر أيضاً بالجهود الجارية في هذا الصدد.

16- رحب الاجتماع بالاقتراح الداعي إلى موافقة المجتمع الدولي على تعبئة مبلغ 100 مليار دولار الموعود به في تمويل المناخ؛ وتخصيص النصف للتكيف؛ وإنشاء مرفق تمويل لتعويض البلدان النامية عن "الخسائر والأضرار"؛ وتحقيق ليس فقط "صافي صفري"، ولكن "صافي ناقص" انبعاثات الكربون من البلدان المتقدمة بحلول عام 2050؛ وتمويل التكاليف الإضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ من قبل البلدان النامية وفقًا لمبدأ المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتباينة.

17- أكد الاجتماع الحاجة إلى زيادة الجهود لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في مناطق الأزمات في دول منظمة التعاون الإسلامي، وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية المعترف بها عالمياً.

18- استذكر الاجتماع الإعلانات المعتمدة في الدورات 45 و46 و48 لمجلس وزراء الخارجية والتي تدعو إلى التفعيل الكامل لهيكل منظمة التعاون الإسلامي للسلام والأمن. وأعلن التزامه بإيجاد حلول دائمة للتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي وتحقيقاً لهذا الهدف، شدد على أهمية إنشاء هذا الهيكل، وفقًا للسلطة الممنوحة في هذا الصدد بموجب المادة 10 (هـ) من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي. .

19- أكد الاجتماع أهمية المناقشات المنتظمة داخل منظمة التعاون الإسلامي وخارجها لمواصلة التداول وتطوير آليات المنظمة وكذلك أدوات منع نشوب النزاعات والوساطة والمصالحة وبناء السلام لمواجهة التحديات والصراعات المعاصرة التي تواجه الأمة الإسلامية.

20- أعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء الاتجاه المتزايد لكراهية الإسلام والكراهية ضد المسلمين، وأدان بشدة جميع المحاولات لتشويه حرمة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) والرموز الإسلامية، وإثارة مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وإثارة مشاعرهم بما يؤدي إلى تعميق الانقسامات والتوترات بين الثقافات.

21- جدد الاجتماع التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز ودعم حقوق المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة، وقدم الدعم المستمر لدور المنظمة وجهودها ومبادراتها ومساعيها الحميدة لتحقيق هذه الغاية.

22- استنكر الاجتماع السياسة المنهجية والواسعة النطاق للتمييز والتعصب ضد المسلمين في الهند، والتي أدت إلى تهميشهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وأدان بشدة تشويه صورة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من بعض المسؤولين في الحزب الحاكم في الهند. وأشارت إلى أن حالات التشهير هذه كانت جزءاً من موجة متنامية من الكراهية والتشهير بالإسلام في الهند والممارسات المنهجية ضد المسلمين الهنود، لا سيما في ضوء قرارات حظر ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية في بعض الولايات الهندية، وهدم منازل المسلمين وممتلكاتهم وتزايد العنف ضدهم، ودعا الاجتماع السلطات الهندية إلى ضمان سلامة وأمن ورفاه المسلمين في الهند وحماية حقوقهم وكذلك الهوية الدينية والثقافية والكرامة وأماكن العبادة.

23- كرر الاجتماع دعوته للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للتعجيل بتعيين مبعوث خاص لمكافحة الإسلاموفوبيا وتعزيز مرصد الإسلاموفوبيا وتشكيل لجنة من الخبراء لتقديم المساعدة القانونية لضحايا الإسلاموفوبيا.

24- رحب الاجتماع باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التاريخي بإعلان 15 مارس اليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا، ووافق على حث الأمين العام للأمم المتحدة، كمتابعة للقرار، على صياغة خطة عمل بالتنسيق. مع دول منظمة التعاون الإسلامي لوقف ظاهرة الإسلاموفوبيا.

25- دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز تركيزها على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والإنمائي والترابط لتحقيق أقصى استفادة من المنظمة.

26- استذكر الاجتماع جميع القرارات السابقة الصادرة عن قمة منظمة التعاون الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعاد التأكيد على أن الجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن لا ينبغي أن تخضع لأي مواعيد نهائية مصطنعة، وأن القرار بشأن هذه المسألة ينبغي أن يُتخذ بتوافق الآراء مركزاً على قرار منظمة التعاون الإسلامي بأن أي اقتراح إصلاح يتجاهل التمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع لن يكون مقبولاً للعالم الإسلامي.

27- أعرب الاجتماع عن تقديره لجهود جمهورية باكستان الإسلامية، رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وشدد على أهمية تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في إسلام أباد.

28- أعرب الاجتماع عن دعمه لتولي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رئاسة الدورة المقبلة لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة على أعلى مستوى في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

********